

تطبيقات سياسات الاقتصاد الكلي في إطار الإقليمية المفتوحة؛ حالة الاتحاد الأوروبي
**Application Macroeconomic Policies in Open Regionalism;
 The European Model**

د. مليكاوي مولود*

أستاذ محاضر قسم أ، جامعة برج بوعريريج

mouloud.melikaoui@uni-bba.dz

تاريخ النشر: 2019/06/01

تاريخ القبول للنشر: 2019/05/16

تاريخ الاستقبال: 2018/05/22

الملخص: يهدف هذا البحث إلى إبراز الآليات الممكنة لتطبيق سياسات الاقتصاد الكلي في إطار الإقليمية المفتوحة حيث الاختلاف في المستوى الاقتصادي بين الدول الأعضاء، والاختلاف في السياسات والنظم الاقتصادية بغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي بين الدول الأعضاء وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق إلى الجوانب النظرية لمفهوم الإقليمية المفتوحة وأهم السياسات الاقتصادية المعنية بالتنسيق بين الدول الأعضاء وتحليل كيفية تطبيق هذه السياسات في ظل هذا المفهوم. وقد خلص البحث إلى أهمية تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء في إطار الإقليمية المفتوحة وخاصة السياسات النقدية والمالية وسياسات السوق المالي وسياسات الصرف بغرض تحقيق الاستقرار على المستوى الإقليمي وتجنب الأزمات المالية، بالإضافة إلى ضرورة توافر سلطات نقدية ومالية إقليمية توكل لها مهمة إدارة السياسات النقدية والمالية للدول الأعضاء في الإقليمية المفتوحة وتمتع بالاستقلالية التامة.

الكلمات المفتاحية: إقليمية مفتوحة، سياسات اقتصادية، تنسيق، اتحاد أوروبي.

التصنيف JEL: F15, E44, E05, B22

Abstract : This research aims to show the possibility mechanisms to apply macroeconomy policies in light open regionalism concept where difference in economic level between member countries, and difference in economic systems and policies in order to achieve economic stability between member countries using an analytical descriptive approach by addressing the theoretical aspects of the concept of open regionalism, and the most important economic policies on coordination between member states and analyse how these policies are applied under this concept, The research concluded the importance to harmonize the economic policies in light open regionalism especially fiscal and monetary policies, financial market policies, exchange policies in order to achieve the stability in regional level as well as avoid the financial crisis, In addition to the necessity of availability the regional monetary and financial authorities to task of managing the monetary and financial policy of the member states and enjoys full independence.

Key words: open regionalism, economic policies, coordination, European union .

JEL Classification: F15, E44, E05, B22

المقدمة:

لقد شهد الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة توجهات واسعة النطاق نحو تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية، سواء في إطار ثنائي أو إقليمي أو شبه إقليمي أو في شكل تجمعات اقتصادية لا تكتسب صفة التكامل الاقتصادي المباشر، حيث يمكن أن يكون هذا

* - مرسل المقال: د. مليكاوي مولود.

التكامل في شكل تجمعات اقتصادية بين مجموعة من الدول ذات التفكير والثقافة المتشابهة عبر نطاق جغرافي تحده المحيطات، خاصة مع تنامي فكرة الاندماج والتكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول ذات مستويات تنمية مختلفة، وهذا ما يعرف بمفهوم الإقليمية المفتوحة والتي أخذت في البروز بشكل كبير في العقد الأخير من القرن الماضي (القرن العشرين)، ففي آسيا تم إنشاء كتلة اقتصادي بين مجموعة من الدول والذي عرف باسم رابطة جنوب شرق آسيا (ASEAN) سنة 1992م، كما تم تأسيس تجمع آسيا والباسيفيك (APEC) سنة 1989م والذي يضم دول من عدة قارات. كما تم إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) سنة 1994م، أما على المستوى الأوروبي فقد شهد الأدب الاقتصادي تجربة فريدة من نوعها في تجسيد مفهوم الإقليمية المفتوحة، والتي كانت نتاج مجموعة من التطورات والتوسعات، والتي تجسدت بإنشاء الإتحاد الأوروبي بشكله الحديث والذي يضم في عضويته دول ذات مستويات اقتصادية مختلفة وثقافات ولغات متباينة.

ويشكل تنسيق السياسات الاقتصادية للدول المكونة للتكامل الاقتصادي الإقليمي بمفهومه المعاصر وخاصة السياسات المالية والنقدية أحد الدعائم الرئيسية لنجاح تفعيل مفهوم الإقليمية المفتوحة في تحرير المبادلات التجارية وتحفيز التنمية الاقتصادية، وبالتالي تحقيق الرفاهية للدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي، فبقدر ما يكون التنسيق محكما بقدر ما تكون الانعكاسات إيجابية على اقتصاديات الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي بمفهومه المعاصر. انطلاقا مما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي: ما هي الآليات الممكنة لتطبيق السياسات الاقتصادية في إطار الإقليمية المفتوحة؟

فرضيات الدراسة:

- يمكن تنسيق السياسات النقدية بين الدول الأعضاء في إطار الإقليمية المفتوحة بالرغم من اختلاف المستوى الاقتصادي والنظم والسياسات الاقتصادية؛
- يمكن تنسيق السياسات المالية بين الدول الأعضاء في إطار الإقليمية المفتوحة بالرغم من اختلاف الهياكل الاقتصادية والمالية للدول؛
- يمكن تنسيق سياسات الصرف بين الدول الأعضاء في إطار الإقليمية المفتوحة وضمان حرية تنقل رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء دون حواجز أو عوائق.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحليل وإبراز النقاط التالية:

- التطرق لمفهوم الإقليمية المفتوحة وأهم مميزاتا مقارنة بالتكامل الاقتصادي التقليدي؛
- تحليل أهم السياسات الاقتصادية التي تتطلب التنسيق والتطبيق في إطار الإقليمية المفتوحة حيث الاختلاف الاقتصادي بين الدول الأعضاء؛
- عرض متطلبات تطبيق وتنسيق أدوات السياسة الاقتصادية في إطار الإقليمية المفتوحة؛
- التطرق لتجربة الإتحاد الأوروبي باعتباره من أهم نماذج الإقليمية المفتوحة حيث الاختلاف في المستوى الاقتصادي وفي الثقافة واللغة ...
- تقييم تجربة الإتحاد الأوروبي كنموذج للإقليمية المفتوحة في تنسيق السياسات الاقتصادية وخاصة السياسة النقدية والسياسة المالية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في التوجه المتزايد للدول نحو إنشاء التكتلات الاقتصادية بصيغتها الجديدة والتي لا تقوم على أساس التقارب الجغرافي أو التماثل الاقتصادي أو على أساس التشابه في اللغة والثقافة والدين، حيث أصبحت التكتلات الاقتصادية المعاصرة تجمع بين دول لا تتوافر فيها عوامل التقارب والتماثل، كما أن الاندماج في التكتلات الاقتصادية يطرح مشكلة اختلاف السياسات الاقتصادية بين الدول

الأعضاء وهو ما يؤثر على تدفقات التجارة وانتقال رؤوس الأموال بين الدول، وهذا الأمر يتطلب ضرورة البحث عن مختلف الآليات الممكنة لخلق توافق وتناسق بين السياسة الاقتصادية.

المنهج المتبع في الدراسة:

من أجل التحليل السليم للدراسة وفي ظل الإشكالية المطروحة وبالنظر لأهمية وأهداف الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يلائم هذا النوع من الدراسات، وذلك من خلال وصف الظواهر المتعلقة بالجانب النظري للدراسة كمفهوم الإقليمية المفتوحة ومميزاتها ومفهوم السياسات الاقتصادية ومكوناتها وكذا متطلبات نجاحها في ظل هذا المفهوم، بالإضافة إلى تحليل تطبيق وتنسيق السياسات الاقتصادية على المستوى الأوروبي والذي يعتبر كنموذج للإقليمية المفتوحة وخاصة السياسة النقدية وسياسات الصرف والسياسة المالية.

الدراسات السابقة:

- دراسة Bachir el Murr, Harmonisation fiscale et politique monetaire au sein d'une integration economique تناولت الدراسة أهمية تنسيق السياسة الضريبية والنقدية وضرورة التوفيق بينهما لنجاح التكامل الاقتصادي، كما أشارت إلى إشكالية الضرائب المباشرة كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي وأثر تنسيق الضرائب المباشرة على الموازنة العامة وتحقيق العدالة في تدفقات رؤوس الأموال، كما طرحت الدراسة مشكلة مراحل تنسيق السياسة النقدية وعدد الدول المعنية بالتنسيق في ظل اختلافها من حيث الأداء الاقتصادي ومعدلات التضخم.

- دراسة paul Krugman, the move toward free trade zone policy implication of trade and currency zones عالج الباحث العلاقة بين النظام التجاري المتعدد الأطراف والتوجه المتزايد نحو تشكيل التكتلات الاقتصادية البديلة، وقد أكد الباحث أن التكتلات الاقتصادية بشكلها المعاصر تؤدي في النهاية إلى تفتيت النظام التجاري المتعدد الأطراف من خلال تبادل المزايا والأفضليات في إطار التكتل وفرض سياسات حمائية اتجاه الأطراف الأخرى سواء كانت دول أو تكتلات، وقد اقترح الباحث ضرورة تنسيق الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في إطار الإقليمية المفتوحة من خلال تخفيفها وتبسيطها أو إلغائها لتحقيق مزايا التكامل، كما أكد الباحث على ضرورة تنسيق السياسة النقدية بين الدول الأعضاء لتسهيل تدفقات التجارة ورؤوس الأموال بين الدول.

- دراسة علاوي محمد لحسن: الإقليمية الجديدة؛ المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، البحث عبارة عن مقال منشور في مجلة الباحث بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، عالج الباحث موضوع الإقليمية الجديدة وخصائصها وأهم ما يميزها عن التكامل الاقتصادي التقليدي وواقعها في ظل النظام التجاري المتعدد الأطراف، كما طرح الباحث إشكالية التوافق أو التناقض بين الإقليمية الجديدة والنظام التجاري المتعدد الأطراف وعرض مبررات التوجه المتزايد نحو الإقليمية الجديدة وشروط نجاحها، وأوصى الباحث بضرورة إحداث تنسيق بين الدول الأعضاء في السياسات المالية والنقدية والسياسات التجارية لنجاح الإقليمية الجديدة والاندماج في الاقتصاد العالمي.

مصطلحات الدراسة:

الإقليمية المفتوحة: هي مفهوم جديد في القاموس التجاري العالمي ناتجة عن إفرازات العولمة الاقتصادية وهي امتداد للتكامل الاقتصادي التقليدي، حيث لا تقوم على أسس التقارب الجغرافي بين الدول الأعضاء أو التماثل في اللغة والدين والثقافة، ويمكن أن تجمع الإقليمية المفتوحة بين دول تختلف في المستوى الاقتصادي حيث يمكن أن تشمل العضوية دول متقدمة ودول نامية بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

السياسات الاقتصادية: هي تلك الإجراءات التي تتخذها السلطات العامة في البلد في المجال الاقتصادي بهدف توجيه الوضع الاقتصادي وتحقيق الاستقرار، وتشمل العديد من المجالات مثل الإنفاق العام، الضرائب، المجال النقدي، السياسات التجارية، وسياسات الصرف،

السياسة المالية: هي تلك الإجراءات الفعلية التي تتخذها الحكومة ممثلة في وزارة المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي باستخدام مجموعة من الأدوات كالإفناق العام والسياسة الضريبية وسياسة القرض العام.

السياسة النقدية: هي تلك الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في البلد ممثلة في البنك المركزي لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وضبط معدلات التضخم والحفاظ على قيمة العملة، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات مثل سعر الفائدة، معدل إعادة الخصم، معدل الاحتياطي الإجباري...

سياسة الصرف: تعبر عن عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية، فتسعى السلطات العامة للحفاظ على قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملة الأجنبية.

تنسيق السياسات الاقتصادية: العمل على تحقيق الانسجام في أدوات السياسة الاقتصادية (السياسة المالية، السياسة النقدية، سياسة الصرف...) بين الدول الأعضاء من أجل ضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي على المستوى الإقليمي وتجنب الأزمات الاقتصادية.

العرض:

أولاً: مفهوم الإقليمية المفتوحة

لقد أثير مفهوم الإقليمية المفتوحة لأول مرة خلال مفاوضات إنشاء منظمة التعاون بين دول جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي (APEC) سنة 1989م، وبالرغم من وجود اهتمام واسع بالإقليمية المفتوحة إلا أن الباحثين لم يتفقوا على مفهوم موحد لها*، ويرجع سبب ذلك إلى اختلافهم في تحليل الظواهر المؤثرة في التعاون الإقليمي.

1- تعريف الإقليمية المفتوحة

يعرف **Henri Regnault** الإقليمية المفتوحة بأنها: "ديناميكية جديدة للتكامل الاقتصادي التقليدي تسعى إلى إلغاء كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء، وتستخدم كقناة لتطبيق السياسات الملائمة للوصول إلى التكامل الاقتصادي العميق (**Deep Intégration**) وتوجيه التصورات وتطبيق القواعد لتنسيق السياسات الداخلية للدول الأعضاء في مختلف المجالات كالتجارة والاستثمار والمنافسة والصفقات العامة". (Henri Regnault, 2003, p02) وفي إطار الموجة الجديدة للإقليمية، فإن الانفتاح الاقتصادي بين الدول الأعضاء يساعد على التدخل المنسجم والمتوافق بين الدول الأعضاء بغرض تصحيح إخفاقات السوق. (Steve Charnovitz et el, 2005.p02)

كما يعرف **Alan winters** الإقليمية المفتوحة بأنها "سياسة تصمم لتخفيض معوقات تدفق التجارة بين بعض الدول بغض النظر عن كون هذه الدول متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض، وبغض النظر عن مستوياتها التنموية والثقافية". (علاوي محمد حسن، 2009، ص 109)

* هناك من يطلق على الإقليمية المفتوحة اصطلاح الإقليمية الجديدة، وهناك من يطلق عليها تسمية كتكتلات التجارة القارية (**continental trade blocs**)، وتتسم بالسماوات التالية:

- أن أغلب دول العالم تنتمي إلى أحد التكتلات الإقليمية على الأقل؛
- أن أغلب التكتلات الإقليمية يتم بشكل سريع ومتزامن في مختلف أجزاء العالم؛
- أن أغلب التكتلات الإقليمية تتم بين دول الحوار.

أما **Lawrence** فيعرف الإقليمية المفتوحة بأنها: "ترتيبات إقليمية تسعى إلى تقليل القيود على واردات الدول غير الأعضاء والتي تتعهد فيها الدول الأعضاء بتحرير التجارة بين دول التكتل، كما أن درجة التحرير على واردات الدول غير الأعضاء ليست بالضرورة أن تكون مرتفعة مثلما هو عليه الحال بين الدول الأعضاء." (S. Lawrence, 1995, p295)

ويعرف الخبير الاقتصادي بصندوق النقد الدولي **shang-jin wei** الإقليمية المفتوحة بأنها: "ترتيبات إقليمية معاصرة بديلة للنموذج التقليدي للتكامل ناجمة عن إفرافات وتطورات ظاهرة العولمة الاقتصادية، وتهدف إلى تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية على واردات الدول غير الأعضاء، والتي تتعهد فيها الدول الأعضاء في التكتل بتحرير التجارة، كما أن درجة التحرير التجاري بين الدول الأعضاء تختلف عن غيرها من الدول غير الأعضاء في التكتل." (Shang- Jin Wei, 1998, p8)

2- التمييز بين الإقليمية المفتوحة والتكامل الاقتصادي التقليدي

يلاحظ مما سبق أن مفهوم الإقليمية المفتوحة هي امتداد للتكامل الاقتصادي التقليدي ونتيجة لإفرافات العولمة والتحويلات الاقتصادية، غير أن هناك مميزات للإقليمية المفتوحة عن التكامل الاقتصادي التقليدي نوردتها فيما يلي: (علاوي محمد حسن، 2009، ص110)

- أصبحت الترتيبات التكاملية البديلة أكثر تعقيدا وتشابكا سواء من حيث هيكلها أو نطاقها الجغرافي؛
- تعكس التكتلات الاقتصادية البديلة الأفكار الاقتصادية الليبرالية واقتصاد السوق؛
- أصبحت التكتلات الاقتصادية البديلة متعددة الأوجه ومتعددة القطاعات، وتغطي نطاقا واسعا من الأهداف الاقتصادية والسياسية التي يمكن وصفها بأنها أهداف إستراتيجية وليست تجارية فقط؛
- تأخذ التكتلات الاقتصادية المعاصرة من إستراتيجية التوجه الخارجي منهاجا لها، كما أنها تمثل لبعض الدول الخطوة الأولى لإمكانية الاستفادة من عمليات العولمة؛
- تمثل الإقليمية المفتوحة محاولات للاستفادة من مكاسب اقتصاديات الحجم الكبير، وتنوع المنتجات ومكاسب زيادة الكفاءة وتنسيق السياسة التي تبرزها التكتلات الإقليمية؛
- تركز الترتيبات التكاملية المعاصرة على مجالات جديدة مثل (Yann Echinard, Laetitia Guilhot, 2007, p06) : الاستثمار وسوق العمل، وسياسات المنافسة، التعاون المالي والتكامل النقدي والمالي، والتعاون العلمي والتكنولوجي والبيئي؛
- يتميز مفهوم الإقليمية المفتوحة عن المفهوم التقليدي للتكامل الذي شاع في الخمسينات بغلبة الطابع الاقتصادي (أسامة المخدوب، 2001، ص52)

-ظهور ترتيبات تكاملية مختلطة ذات التزامات تبادلية بين دول نامية ومقدمة؛

- تقوم بين دول لا يشترط فيها عامل الجوار، حيث تنشأ بين دول تحدها المحيطات وتنتمي إلى عدة قارات (Lawrence H. Summers, 1991, p295)

- مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها (Lawrence H. Summers, 1991, p296)

ثانياً: آليات تطبيق السياسات الاقتصادية في إطار الإقليمية المفتوحة

يتطلب أي تكامل اقتصادي إقليمي ضرورة تطبيق سياسات اقتصادية مشتركة لضمان نجاح هذا التكتل، ومهما اختلفت أهمية هذا التنسيق من تكتل اقتصادي لآخر وحتى بالنسبة للإقليمية المفتوحة، فإن السياسات الاقتصادية التي يجب إعطاؤها الأهمية في التنسيق: السياسة المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف وسياسات السوق المالي.

1- تطبيقات السوق المالي في إطار الإقليمية المفتوحة**1-1- تكامل الأسواق المالية في إطار الإقليمية المفتوحة**

يناقش **Crockett** هذه الحقيقة من خلال كل العوائد التي يمكن تحقيقها، والتي تتطلب تحرير تدفق رؤوس الأموال وإزالة الحواجز الدولية للتجارة أمام البنوك وعمليات التأمين ومختلف الخدمات المالية الأخرى، والتي تؤدي إلى التخصص والمنافسة الكبيرة في عرض هذه الخدمات المالية، وبالتالي تخفيض تكلفة عرض هذه الخدمات المالية، إلى جانب زيادة ضغط المنافسة وتحرير الأسواق المالية، فإن تكامل هذه الأسواق يعمل على ترقية الإنتاجية والنمو والإبداع في صناعة المنتجات المالية، وفي النهاية إزالة الرقابة على رؤوس الأموال وتحسين تدفقها للحفاظ على المستثمرين ورأس مال الصناديق الاستثمارية. (Andrew Crockett, 1991, p132)

إن تحرير تدفقات رؤوس الأموال يتطلب تنسيق محكم في سياسات أسعار الصرف بين الدول الأعضاء، وتوسيع حركة رأس المال قد يضعف استقرار سعر الصرف، فإذا كان تحرير رؤوس الأموال في إطار منطقة الإقليمية المفتوحة فهذا يقود إلى المضاربة وتأرجحات واسعة في أسعار الصرف، وهذا يقلل أو يضعف من منافع منطقة الإقليمية المفتوحة، وفي هذا الإطار يقترح الاقتصادي **Crockett** لتحرير الأسواق المالية في إطار الإقليمية المفتوحة ضرورة إحكام التعاون في سياسات سعر الصرف. (Andrew Crockett, 1991, p133)

1-2- هيكل السوق المالي في إطار الإقليمية المفتوحة

يناقش **Crockett** هذا الهيكل في السوق المالي في إطار الإقليمية المفتوحة من خلال احتمال التطور البطيء لهذه الأسواق كاستجابة لحرية تدفقات رؤوس الأموال، فالتنوع في مختلف هيكل السوق المالي والتعايش في عالم اليوم وحرية الأسواق المالية من المحتمل أن يحدث تنسيق تدريجي في هيكل الأسواق المالية للدول الأعضاء، بينما يعمل المنتجين للخدمات المالية ذات التكلفة الأقل على إزاحة أو الإحلال محل منتجي هذه الخدمات بتكلفة أعلى. (Andrew Crockett, 1991, p120)

وتشير أغلب البحوث الاقتصادية في إطار الأسواق المالية أن هذا الهيكل يحقق فعالية ضئيلة، فعلى سبيل المثال فإن اقتصاد متوازن في إطار الخدمات المالية يعتبر صغير مقارنة بحجم السوق المالي ككل، وبالنتيجة فإن هناك عدد كبير من المؤسسات الصغيرة تستطيع عرض هذه الخدمات المالية بفعالية مقارنة بعدد قليل من المؤسسات الكبيرة، وبالتالي وعلى الرغم من الاختلاف الدولي الهام في هيكل السوق المالي، فهناك حركة أو توجه ضئيل نحو الانسجام والذي يتوقع حدوثه في الإطار الضيق " المسار القصير " **The Short Run** " وحتى في الإطار الواسع " المسار الطويل " **The Long Run** " ، فالانسجام التام للأسواق المالية في إطار منطقة الإقليمية المفتوحة أمر غير متوقع أو محتمل الحدوث. (John Humann, 1991, p140)

1-3- تنظيم ومراقبة الأسواق المالية في إطار الإقليمية المفتوحة

إن تنظيم ومراقبة الأسواق المالية يزداد أكثر تعقيدا عندما تتجاوز المؤسسات المالية الحدود الوطنية، وفي هذا الصدد يعطي الاقتصادي **Crockett** ثلاثة (03) مؤشرات رئيسية لتنظيم ومراقبة الأسواق المالية في إطار منطقة الإقليمية المفتوحة: (Andrew Crockett, 1991, pp 123, 124)

- تقوم المؤسسات المالية بتأجير وعرض الخدمات المالية على طول منطقة التبادل؛
- الترخيص بإنشاء مؤسسات مالية فردية يمكنها العمل بحرية من خلال الحدود الوطنية، وهذه الرخصة يتم منحها من طرف سلطة منظمة فوق قومية (سلطة إقليمية) أو يتم منحها من خلال سلطة منظمة وطنية تتمتع بالقبول المتبادل من طرف باقي الدول الأعضاء؛
- يتعلق المؤشر الأخير بالمنظمين أنفسهم مع تنسيق معايير رأس المال الممنوح من طرف مؤسسات القرض، وحتى تنسيق الممارسات السوقية، وهذا من شأنه أن يعطي المعلومات المحددة لتحقيق هيكل أمثل للسوق المالي يسمح بإنشاء سوق مالي آمن واختيار الهيكل الذي يؤدي إلى التعايش والمنافسة الحرة بين الدول الأعضاء.

وفي هذا الإطار يشرح الاقتصادي **Heimann** فكرة " معايير التنسيق ونظام المراقبة الدولية " International Supervisory System of Harmonized Standards " ، من خلال تحفيز المنظمين للسوق المالي في إطار الإقليمية المفتوحة بإحكام الرقابة على نشاطات السوق المالي. (John Humann, 1991, p141).

1-4- العلاقات المالية بين مناطق الإقليمية المفتوحة

أغلب مناطق التبادل في الإقليمية المفتوحة تتعامل في إطار النظام التجاري العالمي، وفي هذا الإطار يقترح الاقتصادي **Crockett** مفاوضات بين مناطق التبادل الإقليمي كمدخل للسوق داخل القطاع المالي حتى تصبح مهمة على نحو متزايد، ويوجد أسلوبين رئيسيين ممكنين في إطار العلاقات المالية بين مناطق التبادل في إطار الإقليمية المفتوحة: (Andrew Crockett, 1991, p126)

- الأسلوب الأول: ويسمى أسلوب " الصورة الماثلة " The Mirror Image " ويتطلب هذا الأسلوب شروط متطابقة بين الدول الأعضاء لتأسيس المؤسسات المالية في الأسواق المختلفة.

- الأسلوب الثاني: ويسمى أسلوب المعاملة الوطنية " Approach National Treatment " ، ويتطلب هذا الأسلوب أن تطبق منطقة التبادل في إطار الإقليمية المفتوحة نفس القواعد والتنظيمات في كل المؤسسات المالية، ولكن المنطقة لا تمنح نفس الامتيازات والتنظيمات بالنسبة للدول غير الأعضاء.

2- تطبيقات السياسة النقدية في إطار الإقليمية المفتوحة

لقد قام كل من الاقتصاديين **Frenkel** و **Goldstein** بشرح هذه الفكرة من خلال التطرق إلى الهدف الرئيسي للسياسة النقدية في أي منطقة للتبادل الإقليمي، والمتمثل في استقرار الأسعار، ففي أوروبا وأي تجمع إقتصادي آخر يشكل استقرار الأسعار Price Stability أحد الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية المطبقة، رغم وجود أهداف أخرى للسياسة الإقتصادية والتي يمكن تحقيقها عن طريق السياسة النقدية مثل رفع معدلات التشغيل والنمو الإقتصادي والتي يمكن تحقيقها على المدى الطويل، وهذه الدراسة تقود إلى اقتراح إنشاء سلطة نقدية إقليمية Regional Monetary Authority على شاكلة منطقة العملة الأوروبية والتي تهدف إلى تحقيق الاستمرارية في استقرار الأسعار كهدف أولي للسياسة النقدية، ولضمان تحقيق هذا الهدف تعمل السلطة النقدية داخل منطقة التبادل في إطار الإقليمية المفتوحة خارج التوجيه والتفويض، فالسلطة النقدية تملك درجة عالية من الاستقلالية تؤهلها بأن تمتنع عن إصدار قروض لفائدة القطاع العام. (Jacob Frenkel, Morris Goldstein, 1991, p180).

وقد قام **Frenkel** و **Goldstein** بطرح مشكلة عدد الدول في التكتل والتي يمكنها توجيه الفترة الانتقالية لتكوين منطقة عملة Currency Zone ، وقاما بطرح أسلوبين رئيسيين للوصول إلى منطقة عملة موحدة في إطار الإقليمية المفتوحة، فهناك مجموعة أولى من الدول الأعضاء تأخذ بالأسلوب السريع لتوحيد العملة Fast Approach ، بينما تأخذ مجموعة أخرى من الدول الأعضاء باتباع الأسلوب البطيء لتوحيد العملة Slow Approach ، فالدول الأعضاء التي تحقق معدلات تضخم منخفضة ومؤشرات اقتصادية قوية وحركية اقتصادية سريعة يمكنها أن تلجأ بسرعة إلى تطبيق وحدة العملة، فالأسلوب السريع لتوحيد العملة يعطي أقصى ثقة لاستقرار أسعار الصرف Exchange Rates Stability عن طريق إلغاء أسعار الصرف داخل الإتحاد، أما بالنسبة للدول التي تتميز باختلاف أدائها الاقتصادي عن دول المجموعة الأولى فتتجه بحركية بطيئة نحو العضوية في منطقة العملة، فالأسلوب البطيء للعملة الموحدة والذي يسمح لهذه الدول بالانتقال نحو العضوية في الإتحاد النقدي بشرط تحقيق تقارب في مستويات الأداء الاقتصادي مقارنة بدول المسار السريع، وهكذا فإن كلا الأسلوبين يعطي العزيمة الكافية للدول الأعضاء بالانتقال نحو العملة الموحدة سواء عن طريق المسار السريع أو المسار البطيء تبعاً لاختلاف مستويات الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء في التكتل. (Jacob Frenkel, Morris Goldstein, 1991, p181)

بينما يعالج أغلب الاقتصاديين أمثال **Frenkel** , **Goldsein** تطبيقات السياسة النقدية في إطار منطقة التبادل الإقليمي، فإن الاقتصادي **Mussa** يؤكد على دور العامل السياسي في الحد من التنسيق بين الدول الأعضاء في التكتل، فالأمر يتطلب التوافق المحكم

بين السلطات السياسية للدول، فتنطبق وإحكام الرابطة النقدية وإحكام أسعار الصرف من خلال التوافق بين الدول الأعضاء لا يعتمد فقط على الرغبة في توسيع وانسجام الاقتصاد، ولكن أيضا يعتمد على الرغبة في توسيع التضامن السياسي Political Solidarity بين الدول الأعضاء، فالنجاح الذي حققته الوحدة الأوروبية في مجال العملة الموحدة يعتمد وفقا ل **Mussa** على القوة والمقدرة والرؤية السياسية المشتركة، وهو ما سينعكس إيجابيا على الاقتصاد الإقليمي. (Mussa Micheal, 1991, p214)

3- تطبيقات السياسة المالية في إطار الإقليمية المفتوحة

إن منطقة التبادل الإقليمي تتطلب ضرورة تطبيق سياسات مالية سليمة Sound Fiscal Policies وإعطائها أهمية كبيرة داخل التكتل، وفي هذا الإطار يقترح الإقتصاديان **Frenkel, Goldstein** عدة آليات لضمان نجاح النظام المالي ضمن منطقة التبادل في إطار الإقليمية المفتوحة، فالآلية الأولى تخص مكان السوق نفسه Market Place Itself، فبعض الدول الأعضاء تحقق عجز مفرط في الموازنة العامة مع اللجوء إلى تمويل هذا العجز عن طريق الإصدار النقدي لمواجهة التخلف المتزايد عن التسديد وتكاليف خدمة الدين الحكومي، إن ارتفاع التكاليف الناجمة عن الديون الحكومية يفرض ضغوطا عليها لإصلاح سياساتها المالية من طرف باقي الدول الأعضاء، أما الآلية الثانية فتعتمد على قواعد السياسة المالية Fiscal Policy Rules، فعلى سبيل المثال يفرض المشرع أو يسن قانونا يحدد الحجم الأقصى للعجز الموازي والدين الحكومي منسوباً إلى الناتج الإجمالي الخام* ولا يمكن للدولة العضو تجاوز هذا الحد، أما الآلية الثالثة للاستقرار المالي داخل منطقة التبادل في إطار الإقليمية المفتوحة فتقوم على مبدأ جماعة الند أو النظر Peer- Group ذات الرقابة متعددة الجوانب، وتحت هذه الآلية يجب أن تكون السياسات المالية الوطنية أكثر مرونة وعدم تطبيق سياسات مالية بصفة غير مشجعة وغير مسؤولة بخصوص الدول الأعضاء. (Jacob Frenkel, Morris Goldstein, 1991, p183)

وبخصوص هذه الآليات يفضل كل من **Frenkel, Goldstein** الدمج بين نظام السوق ومراقبة جماعة الند، مع توفير محيط مؤسسي، فنظام السوق يمكن استعماله كآلية أولية Primary Mechanism يحفظ سلامة السياسات المالية للدول الأعضاء، ومراقبة جماعة الند يمكن استعمالها كآلية إضافية Supplement Mechanism لتشجيع الدول على تجنب المشاكل المالية قبل الدخول في منطقة التبادل الإقليمي. (Mussa Micheal, 1991, p215)

ثالثا: تنسيق السياسات الاقتصادية على المستوى الأوروبي

بهدف ضمان الاستقرار الاقتصادي على المستوى الأوروبي عملت مؤسساته والمتمثلة في المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي على تحقيق التنسيق في مختلف أدوات السياسة الاقتصادية من خلال وضع معايير على أداء كل من السياسة المالية (سياسة الموازنة الأوروبية) والسياسة النقدية وسياسات الصرف.

1- النظام الأوروبي للبنوك المركزية وإدارة السياسة النقدية

النظام الأوروبي للبنوك المركزية* (ESCB) هو الهيئة التي تقوم بإدارة السياسة النقدية في منطقة الأورو EURO ZONE، وأنشئ بموجب معاهدة مايستريخت للقيام بمهمة الحفاظ على استقرار الأسعار، وفي الأساس يقوم بالمهام التالية: (Paul R, Krugman and al, 2012, p565)

* وهذا ما نصت عليه معايير التقارب الاقتصادي الأوروبي في معاهدة مايستريخت سنة 1992م، حيث أن العجز الموازي لا يجب أن يتعدى 3% من الناتج الداخلي الخام، أما الدين الحكومي فلا يجب أن يتجاوز 60% من الناتج الداخلي الخام، إلا أن بعض الدول الأعضاء لم تحترم هذه المعايير، فالدين العمومي لليونان وصل إلى نسبة 170%.

** يتكون من البنك المركزي الأوروبي في فرانكفورت بالإضافة إلى 18 بنك مركزي وطني، ويلعب دورا مشابها للبنك الاحتياطي الفدرالي الإقليمي في الولايات المتحدة الأمريكية، والقرارات داخل النظام الأوروبي للبنوك المركزية تتخذ عن طريق أصوات أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي، ويتألف من الهيئة التنفيذية للبنك المركزي الأوروبي (بما فيها رئيس البنك المركزي الأوروبي) ومحافظي البنوك المركزية الوطنية.

- تحديد وتنفيذ السياسة النقدية المشتركة في منطقة الأورو؛
- إجراء عمليات الصرف حسب توجيهات مجلس الوزراء؛
- إدارة احتياطات الصرف الرسمية للدول الأعضاء؛
- تعزيز حسن سير نظام المدفوعات.

ويقوم النظام النقدي للبنوك المركزية بصياغة السياسة النقدية ويتخذ القرارات المتعلقة بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية كأسعار الفائدة الرئيسية، والهدف النهائي هو استقرار الأسعار وتنفيذ إستراتيجيتين للسياسة النقدية، ويتعلق الأمر بالاستهداف المباشر للتضخم، ففي مجال التضخم فقد اعتبر المعدل المقبول عندما يتراوح بين 0 و 2% وقد قدم المعهد النقدي الأوروبي (البنك المركزي الأوروبي حالياً) بالموازاة توصيات تتعلق بأدوات تنفيذ السياسة النقدية وبصفة أساسية استخدام عمليات السوق المفتوحة (عمليات إعادة التمويل المنظم للمدى الطويل)، بالإضافة لذلك يقوم البنك المركزي الأوروبي بتقييم البنية التحتية الضرورية والتي تسمح للنظام الأوروبي للبنوك المركزية بفرض الحد الأدنى للاحتياطات الإلزامية، وتتخذ القرارات النهائية المتعلقة بمختلف الاختيارات من طرف مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي. (Paul R, Krugman and al, 2012, p565)

هناك جانب آخر يتعلق بإدارة السياسة النقدية التي يتم تحديدها من طرف مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي، وهو الدور الدقيق الذي تلعبه البنوك المركزية الوطنية في إطار عمليات النظام الأوروبي للبنوك المركزية، وفي هذا الصدد تلزم معاهدة مايس تريخت جميع البنوك المركزية الوطنية بالعمل وفق توجيهات وتعليمات النظام الأوروبي للبنوك المركزية (ESCB)، وتنص هذه المعاهدة أيضاً أن البلدان التي لا تشارك في المرحلة الثالثة للإتحاد الاقتصادي والنقدي (MEU) في سنة 1999م يمكنها طلب الإعفاء التام لمدة سنتين، والتوصل إلى اتفاق بشأن آلية سعر الصرف الجديدة (ERM2) بين الدول غير المشاركة ومنطقة الأورو، وبموجب هذا الاتفاق فإن عملات الدول غير المشاركة لديها معدل مركزي Taux Central معبر عنه بالأورو ويمكنها أن تتقلب ضمن هامش $\pm 15\%$ مقارنة بالمعدل المركزي والذي يجب تثبيته عن طريق اتفاق مشترك بين البنك المركزي الأوروبي ومحافظي البنوك المركزية ووزراء مالية دول الإتحاد الأوروبي، والتدخلات التي أجريت في سوق الصرف لدعم آلية سعر الصرف الجديد (ERM2) تكون تلقائياً ومحدودة، ومع ذلك يمكن إلغاؤها إذا كانت تمثل خطراً على هدف استقرار الأسعار داخل منطقة الأورو، فآلية سعر الصرف الجديدة (ERM2) تعتبر كوسيلة لدعم الدول غير الأعضاء للمحافظة على برنامجها التقاربي وتلبية متطلبات معاهدة مايس تريخت. (Chantal Dupasquier, Jocelyn Jacob, 1997, p15)

2- سياسة الموازنة الأوروبية وميثاق الاستقرار والنمو

إن سياسة الموازنة The Budgetary Policy في الإتحاد الأوروبي سيتواصل تحديدها من قبل الدول، ومع ذلك فإن الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي ملزمة باحترام ميثاق الاستقرار والنمو (SGP) والذي يفرض رقابة موازنة مشددة بعد الدخول في الإتحاد الاقتصادي والنقدي (Chantal Dupasquier, Jocelyn Jacob, 1997, p15)، كما تنص معاهدة مايس تريخت على المراقبة المستمرة للمعيارين 3 و 4 (العجز العام، الدين العام) من طرف المفوضية الأوروبية حتى بعد الانضمام إلى الإتحاد النقدي الأوروبي (EMU) وفرض عقوبات على الدول التي تنتهك هذه القواعد المالية ولا تصحح وضعيات العجز المفرط Excessive Déficit والديون. (Paul R, Krugman and al, 2012, p564)

إن المراقبة والعقوبات بسبب العجز المفرط والديون تضع الحكومات الوطنية تحت قيود في ممارسة السلطات المالية الوطنية، فعلى سبيل المثال فإن البلدان المثقلة بالديون في الإتحاد النقدي الأوروبي (EMU) تواجه تراجع وركود وطني، وقد لا تتمكن من استعمال السياسة المالية التوسعية Expansionary Fiscal Policy تجنبا لخرق أحد معايير معاهدة مايس تريخت، وربما تؤدي إلى فقدان استقلالية السياسة نظرا لعدم وجود سياسة نقدية وطنية. (Paul R, Krugman and al, 2012, p564)

بموجب ميثاق الاستقرار والنمو (SGP) تلتزم دول الإتحاد الأوروبي باستهداف توازن الموازنة في الأجل المتوسط، وبالموازاة مع ذلك يجب عليها تقديم خطط للاستقرار المالي بداية من الفاتح جانفي 1999م وتحديد سنها سنويا، وعلاوة على ذلك سيعقب تنفيذ هذه البرامج بالمتابعة في إطار نشاطات الرقابة المتعددة الأطراف التي يقودها مجلس الإتحاد الأوروبي، وفي كل سنة يتعين على الدول الأعضاء وفي أجل أقصاه الفاتح مارس تقديم المعلومات المتعلقة بوضعية الموازنة للسنة الماضية، وإذا كان العجز في المالية العامة يتجاوز نسبة 03% في هذه الحالة يتم النظر فيها من طرف المفوضية الأوروبية والمجلس الأوروبي، وفي نهاية السنة سوف يتعرض البلد للعقوبات إذا كان العجز المفرط وإذا كان لا يتوافق مع توصيات المجلس لتصحيح الوضعية، وتأخذ هذه العقوبات في البداية شكل مدفوعات بفائدة تتزايد من 0,2 إلى 0,5% من الناتج المحلي الخام حسب حجم العجز، ويتم إرجاع المدفوعات إذا تم تصحيح العجز المتزايد في مدة سنتين، وإلا سوف يتم تحويلها إلى غرامة مالية، والعجز المفرط أو المتزايد عادة ما يتم تصحيحه في 12 شهر التي تلي نهاية السنة المالية التي حدث فيها العجز، ويمكن للمجلس أن يسمح بفترة تكيف أطول إذا رأى أن ظروف خاصة تتطلب ذلك، لكن لا يمكن التعرف بالضبط ما الذي يشكل ظروف خاصة. (Chantal Dupasquier, Jocelyn Jacob, 1997, p15)

والجدول رقم (01) أدناه يوضح معدلات العجز الموازي ونسبة الدين العمومي وكذا معدلات التضخم في دول الإتحاد الأوروبي في سنة 2017 ومدى توافق هذه المعدلات والنسب مع معايير التنسيق الأوروبي في مجال السياسة المالية والنقدية.

الجدول رقم(01): وضعية المؤشرات المالية لدول الإتحاد الأوروبي مقارنة مع معايير التنسيق لسنة 2017

الدول	العجز/الفائض الموازي(%)	الدين العمومي(%)	معدل التضخم(%)
بلجيكا	1-	103,1	2
بلغاريا	0,9	25,4	1,3
جمهورية التشيك	1,6	34,6	2,5
دنمارك	1	36,4	1,6
ألمانيا	1,3	64,1	1,8
إستونيا	0,3-	9	3,9
إيرلندا	0,3-	68	0,2
اليونان	0,8	178,6	1
إسبانيا	3,1-	98,3	1,8
فرنسا	2,6-	97	1,1
كرواتيا	0,8	78	1,6
إيطاليا	2,3-	131,8	1,3
قبرص	1,8	97,5	0,1
ليتوانيا	0,5-	40,1	3
لتوانيا	0,5	39,7	4,6
اللوكسمبورغ	1,5	23	2
المجر	2-	73,6	2,5
مالطا	3,9	50,8	1,2

1,4	56,7	1,1	هولندا
2,5	78,4	0,7-	النمسا
1,6	50,6	1,7-	بولندا
1,6	125,7	3-	البرتغال
1,3	35	2,9-	رومانيا
1,4	73,6	0	سلوفينيا
1,8	50,9	1-	سلوفاكيا
0,8	61,4	0,6-	فنلندا
2,2	40,6	1,3	السويد
3	87,7	1,9-	المملكة المتحدة

المصدر: eurostat, commission european, 2018

يُلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك عشر (10) تلي المعايير الثلاث من معايير التنسيق مجتمعة وهي كل من: السويد، سلوفاكيا رومانيا، بولندا، هولندا، مالطا، اللكسمبورغ، الدنمارك، جمهورية التشيك وبلغاريا. أما باقي الدول فهي تعاني من مشاكل متعلقة بالعجز الموازي أو نسبة الدين العمومي أو معدلات التضخم. أما بالنسبة لكل معيار على حدة فيلاحظ أن كل دول الاتحاد الأوروبي باستثناء إسبانيا تستجيب لمعيار العجز الموازي، وهذا ما يدل على نجاح تنسيق السياسة المالية (سياسة الموازنة) على المستوى الأوروبي. أما بالنسبة لمعدلات التضخم فكل دول الاتحاد الأوروبي باستثناء إستونيا ولتوانيا تستجيب لمعيار التضخم الموضوع من طرف البنك المركزي الأوروبي، وهذا ما يؤشر على نجاح تنسيق السياسة النقدية على المستوى الأوروبي.

الخاتمة:

أبرزت العولمة والتطورات الاقتصادية مفهوم جديد للتكامل الاقتصادي الإقليمي فيما أصبح يعرف بالإقليمية المفتوحة أو البديلة والتي تقوم على أسس غير تقليدية كالتقارب الجغرافي والتماثل الاقتصادي والثقافي واللغوي والديني، حيث أصبح من الممكن إنشاء تكتلات اقتصادية بين دول تحدها المحيطات ولا يربطها عامل الجوار، غير أن مفهوم الإقليمية المفتوحة يتطلب تطبيق سياسات اقتصادية مشتركة وخاصة السياسة النقدية والسياسة المالية، وقد أظهرت التجربة الأوروبية كنموذج للإقليمية المفتوحة أهمية تنسيق السياسات الاقتصادية في نجاح هذا التكتل، ومما سبق يمكن عرض النتائج التالية:

- يشكل مفهوم الإقليمية المفتوحة مظهر من مظاهر العولمة الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال ما يتيح من حرية انتقال رؤوس الأموال بين الدول؛

- يتطلب مفهوم الإقليمية المفتوحة توافر شروط معينة لضمان نجاح هذا التكتل وبصفة خاصة الشروط الاقتصادية المتعلقة بالتخصص وتقسيم العمل وكذا الشروط السياسية المتعلقة بتوفر الإرادة السياسية لدى قادة الدول الأعضاء؛

- إن نجاح مفهوم الإقليمية المفتوحة يقوم على مدى رغبة الدول الأعضاء في تنسيق سياساتها الاقتصادية وخاصة السياسات النقدية والمالية وسياسات الصرف حتى تضمن الانتقال الحر للسلع والخدمات ورؤوس الأموال؛

- إن تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء في إطار الإقليمية المفتوحة يمكن أن يضمن الاستقرار الاقتصادي على المستوى الإقليمي ويجنب الوقوع في بعض الأزمات؛

- إن النجاح الكبير الذي حققه الإتحاد الأوروبي في تنسيق وتطبيق سياساته الاقتصادية وخاصة السياسة النقدية والمالية يعود بشكل أساسي إلى توافر إرادة سياسية لدى القادة الأوروبيين لتفعيل التكامل الأوروبي والتضامن بين الدول الأعضاء، وبناء على النتائج أعلاه يمكن تقديم التوصيات التالية:
- ضرورة تنازل الدول الأعضاء في الإقليمية المفتوحة عن سلطاتها النقدية والمالية لسلطة فوق قومية إقليمية تتمتع بالاستقلال عن باقي الدول الأعضاء حتى يمكنها من إدارة الجوانب المالية والنقدية للتكامل الاقتصادي وتحقيق الاستقرار على المستوى الإقليمي؛
- يتعين على الدول الأعضاء في إطار الإقليمية المفتوحة العمل المشترك على تنسيق السياسات المالية ووضع معايير متوافقة بخصوص بعض المؤشرات المالية الكلية كالحد المسموح به للعجز الموازي والحد الأقصى للدين العمومي وكذا معدلات التضخم؛
- ينبغي تعزيز سياسات التنسيق في السياسات الاقتصادية بإجراءات لضمان الانضباط المالي من طرف جميع الدول وعدم تجاوز معايير التقارب الاقتصادي، ويتعين فرض عقوبات من طرف سلطة إقليمية على الدول الأعضاء المخالفة لهذه الإجراءات.

المراجع المستعملة:

- 1- أسامة الجذوب(2001) العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية.
- 2- علاوي محمد لحسن(2009) الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، العدد07، 2009، جامعة ورقلة، الجزائر.
- 3- Andrew Crockett(1991), **Financial Market Implication of Trade and Open Exchange Integration Zone**, Paper of The Federal Reserve Bank of Kansas City Review, August 22-24.
- 4- Chantal Dupasquier, Jocelyn Jacob(1997), **l'Union Economique et Monétaire Européenne : Generalites et Implications** Revue de la Banque du Canada.
- 5- Henri Regnault(2003), **Libre- Echange Nord – Sud et Typologies Des Formes Internationalisation Des Economies**, Séminaire EMMA- RINOS, Paris, Mai.
- 6- Jacob Frenkel, Morris Goldstein(1991), **Macroeconomic Policy Implication of Trade**, paper of Policy Implication of Trade, The Federal Reserve Bank of Kansas City Review, August 22-24.
- 7- John Humann(1991), **Financial Market Implication of Trade and Open Exchange Integration Zone**, Paper of The Federal Reserve Bank of Kansas City Review, August 22-24.
- 8- Lawrence H. Summers(1991), **Regionalism and The World Trading System, Policy Implication of Trade And Currency Zones**, The Federal Bank of Kansas city, August 22-24.
- 9- Mussa Micheal(1991), **Monetary and Fiscal Policy in an Economically Unified Europe**, paper Presented at Carnegie-Rochester Conference on Public Policy.
- 10- Paul R. Krugman and al(2012), **International Economics: Theory and Policy**, Ninth Edition, New York.
- 11- Shang- Jin Wei(1998), **Open Regionalism in a World of Continental Trade Blocs**, IMF, Working Paper.
- 12- S. Lawrence(1995), **Regionalism and The World Trading System**, Recent Implication of trade and currency. Zones Asymposium Sponsored By the federal Reserve Bank of Kamas City, Washington.
- 13- Steve Charnovitz et el(2005), **Mondialisation et Préférences Collectives –La Réconciliation ?**, Cahier 22-23En Temps Réel, Octobre.
- 14-Yann Echinard, Laetitia Guilhot(2007), **Le Nouveau Régionalisme- de Quoi Parlons-nous ?**, Papier Publiie DANS LAFRI.
- 15- eurostat(2018), commission european.